

تحريرُ اسمِ الفاعلِ من مزاعمِ المُجَاراةِ

د. حامد علي أبو صعيلىك

جامعة البلقاء التطبيقية

كلية الأميرة عالية الجامعية

ملخص البحث

يُعدُّ اسمُ الفاعلِ من أكثر الأبنية الصرفية العربية إثارة لاختلاف النحاة، وبخاصة عند إضافته، إذ ينبني على إضافته قدر غير قليل من أوجه الخلاف، ويدرس هذا البحث أولاً المشابهة اللفظية والمعنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع، ثمَّ يدرس ثانياً اسم الفاعل المضاف ودلالته الزمنية، ثمَّ يعرض ثالثاً لإضافة اسم الفاعل بين الأصلية والفرعية وموقف النحاة منها، ثمَّ ينتهي رابعاً إلى ما تفضي إليه إضافة اسم الفاعل من قيم دلالية، ويتكئ هذا البحث على ما يقدمه الدرس اللغوي العربي القديم، وجهود بعض علماء اللغة المحدثين، بغية الوصول إلى وصف علمي دقيق للظاهرة، يزيل ما علق بها من مشكلات.

مُقَدِّمَةٌ

يُعدُّ اسم الفاعل من أكثر الأبنية الصرفية إثارةً لاختلاف النحاة؛ ومردُّ ذلك ما لاحظته النحاة من شبه تركيبِيّ ودلاليّ بينه وبين صيغة الفعل المضارع، فكثرت اجتهاداتهم في ما يتعلّق بدلالة اسم الفاعل على الحدث مقترناً بزمن تارة، وغير مقترن به تارة أخرى، وإذا كان مقترناً بزمن، فهل يختص بزمن ما، أم أنه يستغرق الأزمنة الثلاثة؟

وينبني على هذا الاختلاف جملة من القضايا التركيبية والدلالية، ولعل القضية الأبرز هي مسألة إعماله وإضافته، ومقتضى هذا أنّ لاسم الفاعل ذي الدلالة على الحال والاستقبال بنيتين تركيبيتين في الاستعمال، يردُّ في الأولى عاملاً ناصباً لمعموله، نحو: "هذا ضاربٌ زيداً"، وفي الثانية مضافاً إلى معمله، نحو: "هذا ضاربٌ زيدٍ" وأهمُّ ما يسترعي النظر اعتبار التحويين إحدى البنيتين أصلاً لتقسيمتها، أو لنقل الإعمال أصل الإضافة وما ينبني على إضافته من دلالة توافق دلالاته أو تغايرها إذا كان منقطعاً عن الإضافة.

وسأناقش المسألة في أربعة محاور، أرى أنها مثار الخلاف وموضع الاجتهاد:

- ١- المشابهة اللفظية والمعنوية للفعل المضارع.
- ٢- اسم الفاعل المضاف ودلالته الزمنية.
- ٣- إضافة اسم الفاعل بين الأصل والفرع.
- ٤- القيم الدلالية المتحصّلة من إضافة اسم الفاعل.

١ - المشابهة اللفظية والمعنوية للفعل المضارع:

ارتبطت فكرة الإضافة اللفظية (غير المحضة) عند النحاة بالوصف العامل المراد به الحال أو الاستقبال، يقول الأزهري: "وضابطها - غير المحضة - أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال"^(١). ويقول الرضي: "أمّا إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية، فنقول كون إضافة الصفة المشبهة إضافة لفظية، مبني على كونها عاملة في محل المضاف إمّا رفعاً وإمّا نصباً، وذلك إذا كان كذا، فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منويّ، فتكون الإضافة كلا إضافة وهو المراد بالإضافة اللفظية"^(٢).

ويقول أبو حيان: "ومن غير المحضة إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة إذا أُضيفت إلى المفعول وكانت بمعنى الحال أو الاستقبال، وإضافة الصفة المُشَبَّهة وهذا مُجمَعٌ عليه عند أصحابنا"^(٣).

ومقتضى ما تقدم أن الحكم على الإضافة لفظية أم غير لفظية مبنيّ على أمرين: الوصفية العاملة، والزمنية المقيّدة (الحال أو الاستقبال). وأساس الأعمال قائم على ما لحظه النحاة من شبه شكليّ ومعنويّ بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

لاحظ علماء اللغة أن ارتباطاً ما يوجد بين صيغتي (اسم الفاعل والفعل المضارع) من جهة اللفظ والمعنى^(٤)، فقالوا بحمل إحدى الصيغتين على الأخرى

في العمل لهذا الشبه. والارتباط الذي قال به النحويون بين الصيغتين، ارتباط لفظي أولاً ومعنوي ثانياً.

أما اللفظي فلأن حركات حروف الأصل توجد في الصيغتين المتشابهتين بالترتيب نفسه، وإن اختلف الهيكل، كالمشكلة بين (يَنْطَلِقُ وَمُنْطَلِقُ)؛ ولذا حُملت إحدى الصيغتين على الأخرى، يقول ابن الخشاب: "ومعنى جريُّ هذا الاسم على الفعل في حركته وسكناته أن عدد حروف ضارب كعدد حروف يضرب، وضاد ضارب مفتوحة كما ياء يضرب مفتوحة، والألف الثانية ساكنة، كما ثاني يضرب ساكن، والرّاء فيهما ثالثة مكسورة، والباء فيهما حرف إعراب، وكذلك مُكْرِمٌ كِيُكْرِمُ"^(٥).

ويقول ابن عقيل: "وإنما أُعمل - اسم الفاعل - لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة "ضَارِبٌ" لـ "يَضْرِبُ"^(٦).

وتعطينا هذه الأقوال صورة واضحة عن مفهوم المضارعة اللفظية، التي تحصل في عدد الحروف وفي الحركات المتشابهة؛ إذ الأصل في هذه الحركات هو كسر ما قبل آخره كما في (ضارب) و(يضرب).

ويقف علماء السلف حيارى في تعليل قوة الشبه بين اسم الفاعل والفعل؛ لأن بعضهم لا يعترف بالترتيب في حروف الصيغة وحركاتها كشرط من شروط المشابهة، ويعتمد في دعوى المجازاة على تأويل المراد بالمشابهة، أنها تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها، أما توافق أعيان الحركات فغير معتبر.

يقول ابن هشام: "ونبّهت على أن عدم المجازاة هو الغالب، بتقديم مثال ما لا يُجَارَى، وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه لا يكون مجارياً للمضارع كضارب فإنه

مُجَارٍ لِيضْرِبَ. فَإِنْ قَلْتَ هَذَا مُنْتَقِضٌ بَدَاخِلٌ وَيَدْخُلُ؛ فَإِنَّ الضَّمَّةَ لَا تَقَابِلُ الْكَسْرَةَ قَلْتَ: أَعْتَبِرَ فِي الْمَجَارَاةِ تَقَابِلَ حَرَكَةِ بِحَرَكَةٍ، لَا حَرَكَةَ بَعَيْنِهَا، فَإِنْ قَلْتَ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَائِمٍ وَيَقُومُ، فَإِنْ ثَانِي قَائِمٌ سَاكِنٌ، وَثَانِي يَقُومُ مُتَحَرِّكٌ؟ قَلْتَ: الْحَرَكَةُ فِي ثَانِي (يَقُومُ) مَنقُولَةٌ مِنْ ثَالِثَةٍ، وَالْأَصْلُ يَقُومُ كَيَدْخُلُ، فَنُقَلَّتِ الضَّمَّةُ لِعَلَّةِ تَصْرِيفِيَّةٍ^(٧).

وهذا التفات من ابن هشام يضعف علل النحاة في هذا الجانب، إذ يلاحظ هنا أن الاتفاق اللفظي في ترتيب الحروف تعليل لا يقوى على إقامة حجة المشابهة اللفظية بين الصيغتين.

فإن اتفق جريان بعض الصيغ على بعض في الحروف والحركات، أمكن القول بانعدام اطراد المجاراة في مثل (سالم ويسلم وداخل ويدخل)... إذ لا يبقى لأسماء الفاعلين هذا الكسر الذي قبل أواخرها في الأفعال التي اشتقت منها نحو: يَذْهَبُ وَيَقْتُلُ^(٨)، وغيره كثير مما لا يُحصى، مما يجعل علة المجاراة اللفظية واهية ضعيفة، ويهدم ما بُني عليها من أحكام^(٩).

والنظرة الفاحصة تكشف عن مبلغ تضارب الحجج في منطقتها، حتى لو قيل إن صاحب كل حجة منها غير قائل بالحجة الأخرى، فهذه الحجج تكشف عن عدم الوحدة في بعض جوانب فلسفة النظرية النحوية.

أما قول ابن هشام: "إن اسم الفاعل لا يكون مجارياً للمضارع كضارب فإنه مجارٍ لِيضْرِبَ، فَإِنْ قَلْتَ: هَذَا مُنْتَقِضٌ بَدَاخِلٌ وَيَدْخُلُ، فَإِنَّ الضَّمَّةَ لَا تَقَابِلُ الْكَسْرَةَ. قَلْتَ: اعْتَبِرَ فِي هَذِهِ الْمَجَارَاةِ تَقَابِلَ حَرَكَةِ بِحَرَكَةٍ لَا حَرَكَةَ بَعَيْنِهَا"^(١٠).

قول مردود، بدليل ورود غير صفة توافق المضارع في حركاتها ولا تعمل عمله، فاسم المفعول وصيغ المبالغة والمصادر تعمل باتفاق مع أنها لا تجري على الفعل المضارع، ممّا يجعل علّة المجازة في الحركات ضعيفة^(١١).

فضلاً عن هذا، فإننا نجد كثيراً من الأبنية الصرفية التي تعمل من دون مضارعة للفعل المضارع، كاسم المفعول وصيغ المبالغة والمصدر، "فإن قيل: لعملها علّة أخرى، قلنا: مهما أمكن أن تكون العلة بلا كلفة كان أولى"^(١٢).

ويبدو لي أن الذي دفع النحاة إلى هذه التأويلات حرصهم على تعليل الظاهرة النحوية بما يضمن لهم اطراد منهجهم القائم على تنظيم الظواهر، وفق كليات عامة ترتدّ إليها.

والذي ينبغي أن يُقال: إن عمل اسم الفاعل المحمول على الفعل مردّه ما يتضمنه من الحدث الذي يشكّل قاسماً مشتركاً بينه وبين زمرة الأبنية العاملة كالأفعال مثلاً، أما المشابهة الصوتية المزعومة، فينقضها إعمال بعض الأبنية التي لا مجازة بينها وبين الأفعال كأبنية المصادر مثلاً.

أما الشبه المعنوي الدلالي، فلأن الملاحظ أن الصيغتين المتشابهتين تعبران عن معنى واحد عام، تختلفان في دائرته، كما تختلف الصيغتان، وهذا الشبه لا يزيد عندهم على صحة وقوع الفعل موقع اسم الفاعل العامل^(١٣)، دون أن يوازنوا موازنة فعلية بين معنى الفعل ومعنى اسم الفاعل.

واكتفوا بما نصّ عليه سيبويه من المجازة المعنوية بالقول: "باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من

المعنى ما أردت في (يفعل) كان منوناً نكرة وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً،
فمعناه وعمله: هذا يضرب زيداً غداً^(١٤).

وواضح من قول سيبويه أن جملة (محمدٌ ضاربٌ زيداً) تساوي جملة (محمدٌ
يضربُ زيداً)، بمعنى أنه يمكن وضع كلمة (ضارب) وهي اسم فاعل مكان
(يضربُ) ولا يتغيّر من المعنى شيء -على حد قول سيبويه-، ولذلك قيل في
معناه: "ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله".

فضلاً عن ارتباط كلمة (ضارب) بضمائمها ارتباطاً علائقياً سياقياً، بمثل ما
ارتبط به الفعل (يضرب) بضمائمه^(١٥).

ويقول ابن يعيش: "اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري
مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، فإذا أُريد ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال
صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه وحُمّل عليه في العمل، كما حُمّل
فعل المضارع على الاسم في الإعراب، لما بينهما من المشاكلة"^(١٦).

ومما يؤكد أن مشابهة اسم الفاعل للمضارع مبنية على المعنى، قول
السيوطي: "وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغراً -اسم الفاعل-
بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه للفعل في المعنى لا الصورة"^(١٧).

ولعلنا نرى أن النحاة هنا قد خرجوا في حاجتهم عن شكلية المجازاة، إلى
إيجاد وجه آخر من الشبه بين الصيغتين، لكنهم لم يكونوا أبعد في تحليلهم عن
المجازاة الشكلية، إذ ذهبوا إلى أن الصيغتين تعبيران عن معنى واحد، يقول ابن

جنّي: "ومن المضاف على تقدير التثوين أيضاً قولك: رأيتُ ضاربي زيدٍ ومررت بضاربي زيد، إذا أردت بضارب يضرب"^(١٨).

فضلاً عن هذا، فإننا نجد من النحاة من أجاز إعمال اسم الفاعل (ماضياً أو حالاً أو استقبالياً) خاصةً إذا كان صلة لـ "أل"، برغم انتفاء المشابهة بين بنيتيهما.

يقول الفارسي: "وقد أجاز بعضهم ذلك، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، ومقتضى هذا القول عدم مجازاة اسم الفاعل للفعل إذا كان بمعنى الماضي، لعدم تماثل الحركات أو تقابلها؛ لأن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى"^(١٩).

ووجه القول كما أراه عدم حمل اسم الفاعل على الفعل من جهة المطابقة في المعنى والعمل، وقد كان الأولى بهم أن يعدّوا هذه المشتقات في عداد الأفعال ما دامت ترد ومعها منصوبات ترتبط بها على نحو ما ترتبط بالأفعال، ويترك اصطلاح اسم الفاعل لما لا يرد من أسماء الفاعلين بهذه الصورة أو أن يُنظر إلى الارتباط بين هذه المشتقات وبين المنصوبات التي معها، لا باعتباره ارتباط عامل بمعمول، وإنما يدل كل اسم في الجملة بحركته الإعرابية على باب من أبواب النحو، والمبرر الوحيد لوجود صورة تركيبية ما، هو هذه الدلالة لا الشبه بالمضارع كما يقول النحاة، الأمر الذي أدركه البلاغيون برؤيتهم أن اسم الفاعل دالٌّ على الثبوت لا الحدوث بخلاف الفعل المفيد للتجدّد والحدوث"^(٢٠).

ويكفينا عبد القادر الجرجاني* مؤونة توضيح هذا بالقول: "إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما

الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير.

فكما لا يُقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق. كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل فإنه يُقصد فيه إلى ذلك، فإن قلت: زيد هاهو ذا ينطلق. فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه، وإن شئت أن تُحس الفرق بينهما من حيث يلطف، فتأمل هذا البيت:

لا يَأْلَفُ الدَّرْهَمَ المَضْرُوبَ صُرَّتْنَا لكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مَنْطِقُ

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق لم يحسن. وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهم لا يصلح في موضع صاحبه. فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا وأن قولنا: "وكلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد" لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا؛ لأن الفعل يقتضي مزاولته وتجدد الصفة في الوقت. ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولته وترجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً. ولا فرق بين "وكلبهم باسط"، وبين أن يقول: و"كلبهم واحد" مثلاً في أنك لا تثبت مزاولته، ولا تجعل الكلب يفعل شيئاً، بل تثبته بصفة هو عليها، فالغرض إذن هو تأدية هيئة الكلب.

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبّهة وجدت الفرق ظاهراً بيّناً، ولم يعترضك الشكّ في أن أحدهم لا يصلح في موضع صاحبه. فإذا قلت: زيد طويل وعمرو قصير، لم يصلح مكانه يطول ويقصر. وإنما تقول: يطول ويقصر إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبّي، ونحو ذلك ممّا يتجدّد فيه الطول أو يحدث فيه القصر. فأما وأنت تتحدث عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقرّ طوله، ولم يكن ثمّ تزايد وتجدّد فلا يصلح فيه إلا الاسم^(٢١).

إن عبد القاهر المؤمن بنظرية النظم القائمة على حسن الصياغة، وتوحّي معاني النحو ودقّة استعمال الألفاظ ووضعها في مواضعها، ينظر إلى ما تتشابه به الألفاظ والمعاني من علاقات لغوية نتيجة التحامها وشدّة ارتباطها.

وليس من شكّ في أن ما أبانه الجرجاني، خير دليل على أن ثمة فرقاً كبيراً بين اسم الفاعل والفعل المضارع، إذ لا يصلح أحدهما للقيام مقام الآخر، ومن ثمّ اقتضى هذا سقوط المجازة اللفظية وسقوط المجازة المعنوية كذلك.

٢ - اسم الفاعل المضاف ودلالته الزمنية:

تتألف الصيغ الصرفية من عناصر عديدة، أو من أجزاء يقوم كل عنصر منها بوظيفة حيوية تتحد جميعاً؛ لتسهم في تكوين المعنى ضمن تركيب لغوي. ويثير النحاة كثيراً من القضايا التي تخصّ طبيعة العلاقة بين مكونات الصيغة.

ومن القضايا الأساسية في الصيغ الصرفية دراسة عنصر الزمن، وهي مسألة مركزية في أبنية اسم الفاعل، من حيث إن بناء (فاعل) يدل على الحدث وفاعله بحكم بنائه الصّرفي. فقد ذكر النحاة في حدهم لاسم الفاعل أنه اسم يدل على

الحدث والذات التي قامت بهذا الحدث ولمّا كان كذلك، أي حدثاً وفاعلاً لذلك الحدث لم يخلُ بأصل وضعه من تصوّر فكرة الزمن فيه^(٢٢).

ففي قول الله -عزّ وجل- : ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ﴾ [ص: ٧١]، يبيّن الشاهد أن صيغة (خالق) تدل على ثلاثة أمور: حدث الخلق، وفاعله، وزمن الخلق، إذا كان ثمة قرينة لغوية أو سياقية تصرف صيغة اسم الفاعل إلى زمن ما، وتقوم الصيغة بهذه الأشياء الثلاثة.

وعليه فدلالة اسم الفاعل على الزمن دلالة وضعية حاصلة من كونه دالاً على الحدث وصاحبه، وإذا تحقّق وجود الحدث تحقّق أن يكون الحدث صدر من صاحبه في زمن معين يُستفاد من القرائن والسياق، ويُقصد به الزمن النحوي المعبر عنه بالمضي والحال والاستقبال^(٢٣).

وقد ترتّب على القول بفكرة الزمنية في اسم الفاعل جملة من الأحكام التركيبية والقضايا الدلالية المتعلقة بإضافة كل بنية وارتباطها بزمن معيّن.

فالصيغة الصرفية قد لا تكون كافية بمفردها لأداء المعنى المراد، فهي إذ ذاك في حاجة إلى قرينة لتوضّح ما فيها من غموض وتزيل ما فيها من اشتراك، فصيغة (قاتل) مثلاً مشتركة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، لعدم وجود قرينة تحدّدها، وعندها نحتاج إلى الاستعانة بقرينة تعين في تحديد المراد، تلك القرينة هي التتوين، إذا أُريد الحال أو الاستقبال، والإضافة إذا أُريد المضيّ أو الثبوت، أو تقييد الوصف بما يشعر بزمنيته كقولنا: "زيدٌ ضاربٌ عمرو أمس".

ومن الأحكام التركيبية المتعلقة بالزمن، ما ذهب إليه النحاة من أن اسم الفاعل إذا كان دالاً على (المضي)، نحو "زيد ضارب عمرو أمس"، امتنع تنوينه؛ لأن التنوين قرينة ترشح صيغة اسم الفاعل للزمن المستقبل^(٢٤)، ووجب استعماله مضافاً إلى ما يليه، مما هو في أصله مفعولاً للفعل الذي أُشْتُقَّ منه اسم الفاعل، وفي الدلالة تكون إضافته من قبيل الإضافة المحضة التي تكسبه التعريف والتخصيص^(٢٥).

وعلة ذلك أن اسم الفاعل عندهم لا يعمل بمعنى المضي، لأنه لا يوجد في مثال الماضي تلك المشابهة اللفظية والمعنوية السالفة.

أما إن كان اسم الفاعل دالاً على الحال أو الاستقبال نحو: "هذا ضارب زيدا" جاز تنوينه ونصب معموله، أو إضافته، وتكون إضافته من قبيل الإضافة اللفظية التي لا تفيد تعريفاً أو تخصيصاً^(٢٦).

واختلفوا في إضافة اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، من غير تقييد بزمان معين، فذهبت طائفة إلى أن إضافته لفظية، وذهبت طائفة - وهم الأكثرون - إلى أن إضافته معنوية، وذهب بعضهم إلى أن إضافة اسم الفاعل المستمر تكون محضة تارة وغير محضة أخرى بالنظر إلى جانب المضي فيه أو الحال والاستقبال^(٢٧).

وإذا كان اسم الفاعل بالمعنى السابق مشتقاً من فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، وجب إضافته كذلك إلى ما يليه مما كان مفعولاً به لفعله الأصلي، ويُترك الباقي منصوباً على حاله.

٣ - إضافة اسم الفاعل بين الأصل والفرع:

لم يكتفِ النحويون بمجرد القول بعلاقة المشابهة بين الصيغ، وإنما وجَّهوا العلاقة توجيهاً آخر، فقرروها على أساس الأصل والفرع، بمعنى أن أحد التركيبين هو أصل، والتركيب الآخر معدول عنه.

فذهب سيويوه ومن تابعه من النحاة إلى أن اسم الفاعل المجرد من "أل" والتنوين، إذا أُضيف بمعنى الحال أو الاستقبال، فإضافته لفظية، والأصل في هذا الضرب من الإضافة ثبوت النون أو التنوين، ففي تعليقه على قول الشاعر:

[الكامل]

ناجٍ مُخَالِطٍ صُهِبَةٍ مُتَعَيِّسٍ سَلَّ الهمومَ بكلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ

قال: "فهو على المعنى، لا على الأصل والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك"^(٢٨)، وقريب منه قول الرضي: "فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منوي، فتكون الإضافة كلا إضافة وهو المراد بالإضافة اللفظية"^(٢٩).

وعلة حذف النون أو التنوين من الاسم المضاف هي (التخفيف)، يقول سيويوه*: "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ يَسْتَخْفُونَ، فَيَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ، وَلَا يَنْغَيِّرُ مِنَ الْمَعْنَى شَيْئاً"^(٣٠).

ومقتضى هذا الكلام أن لاسم الفاعل ذي الدلالة على الحال والاستقبال
بنيتين تركيبيتين في الاستعمال، يرد في الأولى عاملاً ناصباً لمعموله، نحو: "هذا
ضاربٌ زيداً"، وفي الثانية مضافاً إلى معموله، نحو: "هذا ضاربٌ زيداً".*

وأهم ما يسترعي النظر اعتبار النحويين إحدى البنيتين أصلاً لقسمتها، أو
لنقل الأعمال أصل الإضافة، ومما يؤكد هذه المسألة، جعل سيبويه ومن تابعه
التنوين منوباً في التركيب الإضافي بل هو أصل^(٣١). ومن ثمّ، فالأصل في
الإضافة اللفظية الأعمال، وهذا معنى قول الرضي: "إنّ الإضافة كلا إضافة".

وقد ترتّب على هذا القول جملة من الأحكام والقضايا الدلالية هي:

١- لا فرق في المعنى بين التركيب الذي أُضيف فيه اسم الفاعل إلى
معموله، وذلك الذي عمل فيه اسم الفاعل في معموله. على الرغم من تخالف
التركيبين على مستوى البنية المكونية فإن قيمتهما الدلالية متّقة.

٢- مقتضى ما تقدّم عن النحاة أن الغاية من الإضافة هي التخفيف
بحذف النون أو التنوين، ومن ثمّ، فإن إضافة الوصف العامل إلى معموله
لفظية لا تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً.

وعودة إلى مسألة الأصل والفرع، فلقد كنا نفهم أن يؤدي منطق النحويين بهم
إلى حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع في الشبه اللفظي والمعنوي، ومن ثمّ
الإعمال أو الإضافة، بحكم ما لاحظوه من شبه في جوانب تزيد وتضعف لما
تتضمنه أبنية الفاعل من دلالة على الحدث المقترن بزمن.

أما أن تُجعل إحدى البنيتين فرعاً على الأخرى، فهذا لا يتماشى ومنهج
النحاة في وصف الظواهر التي يحددها الاستعمال لا المنهج، والأصل أن يُقال:

لدينا وجهان، وجه يجري فيه اسم الفاعل على الإضافة، ووجه يجري فيه على التنوين، وليس أحدهما أصلاً للآخر^(٣٢).

وخير شاهد على ذلك تواتر القراءات القرآنية بالوجهين "الإضافة والإعمال" كقوله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧] وقرأ اليزيدي: (ذائقةً) بالتنوين، و(الموت) بالنصب، وذلك فيما نقله عنه الزمخشري^(٣٣) ونقلها ابن عطية^(٣٤) عن أبي حيوة. وكقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨]، قرأ ابن كثير والكسائي وخلف وحفص (مُتِمُّ) بغير تنوين (نوره) بالخفض، وقرأ الباقر بالتنوين والنصب^(٣٥)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣] قرأ حفص (بَالِغٌ) بغير تنوين (أمره) بالخفض وقرأ الباقر بالتنوين والنصب^(٣٦).

يُضاف إلى ما قيل تفاوت نظرة العلماء حول قضية الأصل والفرع؛ إذ إننا نجد من النحاة من لا يفاضل بين الإعمال والإضافة، ويرى أنّ الإضافة والإعمال سيّان^(٣٧).

بينما يرى فريق آخر أن الإضافة أصل، يقول أبو حيان في تعليقه على قول الله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] "جاعل: اسم فاعل بمعنى الاستقبال، ويجوز إضافته للمفعول إلا إذا فصل بينهما كهذا، فلا يجوز. وإذا جاز إعماله، فهو أحسن من الإضافة، نصّ على ذلك سيبويه... والذي أختاره أن الإضافة أحسن"^(٣٨).

ويقول أيضاً: "وقد قررنا .. أن الأصل الإضافة؛ لأن العمل إنما هو بالشبه، والإضافة هي أصل في الأسماء"^(٣٩).

وقريب منه قول السيوطي: "يظهر لي أن الجر أولى؛ لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما هو بجهد الشبه للمضارع فدل على أن الأصل أولى" (٤٠).

والقول بأن بنية تركيبية ما، أصل لبنية أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث؛ إذ لا يصح أن تكون بنية تركيبية أصلاً لأخرى، والوجه أن تدرس كل ظاهرة بما يميزها من قسيمتها، وفقاً لما يظهره الاستعمال، وعلى هذا لا يصح أن تكون إحدى القراءتين أصلاً للأخرى، والوجه أن يقال كُلاًّ منهما أصل قائم برأسه غير محمول على الآخر" (٤١).

القيم الدلالية المتحصلة من إضافة اسم الفاعل

أما قول النحاة: إن الإضافة والإعمال في المعنى سيان، وهو ما أراده سيبويه بقوله: "فيحذفون النون أو التنوين ولا يتغير من المعنى شيء" (٤٢)، وقوله: "وليس يُغير كَفَّ التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى" (٤٣). وهو عين قول ابن مالك: "ومعنى المضاف والمتروك الإضافة واحد" (٤٤)، فرأي مرجوح لغة واصطلاحاً ودلالة.

أما من حيث اللغة فقد نصت المعجمات اللغوية على أن "الإضافة" هي "الإلصاق"؛ ولذا قيل: إن "المُلزَقَ بِالْقَوْمِ هُوَ الْمُضَافُ... وَقِيلَ: أَضَفْتَهُ إِذَا أَمَلْتَهُ إِلَيْكَ..ومنه يُقال: هو مضاف إلى كذا أي مُمال إليه" (٤٥)، وفي الحديث: "نُهِيَ عن الصلاة إذا تضيقت الشمس للغروب" (٤٦)، يعني: إذا مالت للمغيب.

والذي تشير إليه جملة الدلالات المذكورة أن محور ما تدل عليه الإضافة هو "الإلصاق والتقريب" وهذا المعنى لا يتحقق للتركيب في حال الإعمال والفصل

بالتنوين. ومن ثمّ، فإننا نلاحظ في كل تركيب إضافي مما يمكن حمله على صورتَي الإعمال والإضافة، أن صورة الإضافة من مثل قولنا: "زَيْدٌ بِالْغُ هَدَفَهُ" فيها قُرب والصاق وتحقّق وقوع، في حين أن تركيب الإعمال في نحو قولنا: "زَيْدٌ بِالْغُ هَدَفَهُ" فيه استنقبال وتوقّع تحقّق.

أمّا اصطلاحاً فقد نصّ النحاة على أن الإضافة هي "نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر" (٤٧)، وأن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأول ينتزّل منه منزلة التنوين (٤٨).

ولا يخفى أن هذه الدلالات لا يحققها تركيب "زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا" كما تتحقّق في "زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا". فضلاً عن قول النحاة إن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

ولقد كان بعض النحاة والأصوليين واعياً بدلالة هذا الاختلاف، الذي تعكسه الشواهد، فهم يمايزون طبقتين من التراكيب: تركيب متحقّق وآخر محتمل، وقد أشار الأخفش إلى هذه المسألة بالقول: ".. وإنما أضاف إذا كان قد وقع الفعل، تقول: "هُمُ ضَارِبُوا أَبِيكَ" إذا كانوا قد ضربوه. وإذا كانوا في حال الضرب أو لم يضربوا قلت: "هُمُ ضَارِبُوا أَخَاكَ" (٤٩)؛ لأن موقف المتكلم في البناء الأول غير موقفه في التركيب الثاني، فليس كل منهما إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو إنشاء لتركيب ودلالة جديدين؛ لأنه لا يمكن أن يكون التركيب كقسيمه في كل تفاصيله، ففي الأول نجد المرسل موكولاً إلى الإقرار، والثاني موكولاً إلى الإنكار، ولا شك أن تحليل النحاة عملية شكلية إلى أقصى حد.

ومما يُعزّز هذه الفكرة ما نقله السيوطي من حديث المرزباني عمّن سمع الكسائي يقول: "اجتمعتُ وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو

يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلتُ - وأردتُ أن أعلمه فضل النحو-: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتِلُ غلامِك، وقال له آخر: أنا قاتِلُ غلامِك، أيُّهما كنتَ تأخذُ به؟ قال آخذهما جميعاً، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علمٌ بالعربية، فاستحيا، وقال كيف ذاك؟ فقال: الذي يُؤخذ بقتل الغلام الذي قال: أنا قاتِلُ غلامِك بالإضافة، فأما الذي قال: أنا قاتِلُ غلامِك - بلا إضافة - فإنه لا يُؤخذ؛ لأنه مستقبل لم يكن بعد^(٥٠)، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِيْءٍ إِيَّيْ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، ويظهر من الرواية أن اسم الفاعل إذا أُضيف دلَّ على تحقُّق وقوع الفعل، وإذا عمل دل على عدم تحقُّق وقوعه.

وممَّا نقله صاحب الكوكب الدرِّي: "إذا قال شخص: أنا قاتِلُ زَيْدٍ، ثم وجدنا زيداً ميتاً واحتمل أن يكون قد مات قبل كلامه وأن يكون بعده؛ فإن نَوْنه ونصب به ما بعده لم يكن ذلك إقراراً، لأن اللفظ لا يقتضي وقوعه.. لكن جزم القاضي حسين في فتاويه: إذا جُرَّ كان إقراراً بخلاف ما لو نُصب"^(٥١).

ولعلَّ القول بوحدة دلالة التركيبين، يسوق إلى إلغاء دور الحركة الإعرابية، إذ المقصود من أي حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، فإمَّا أن يُقال: إن مجيء الإضافة في نمطية اللغة؛ لأن العرف قد ارتضاها كذلك، أو أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمز إليها.

أما مقتضى كلام النحاة أن الحكم على الإضافة لفظية كانت أو غير لفظية مبني على العمل، والعمل - كما هو معلوم - مبني على المشابهة بين اسم الفاعل والفعل، فقد قادهم إلى بناء حكم آخر هو سلب دلالة التعريف والتخصيص من الإضافة غير المحضة واعتبار الإضافة لفظية تفيد التخفيف، وأن اسم الفاعل

الدال على الحال والاستقبال تُحذف منه النون والتنوين، ولا يكون الاسم بالإضافة إلى معرفة إلا نكرة.

يقول سيبويه: "وليس يُغَيَّرُ كَفَّ التَّنْوِينِ إِذَا حُذِفَتْهُ مَسْتَخْفًا شَيْئًا مِنَ الْمَعْنَى، وَلَا يَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً"^(٥٢)؛ لأن التنوين حُذِفَ اسْتِخْفَافًا، فَلَمَّا ذَهَبَتِ النُّونُ عَاقِبَتِهَا الْإِضَافَةُ وَالْمَعْنَى مَعْنَى ثَبَاتِ النُّونِ^(٥٣).

ويرى سيبويه^(٥٤) ومن تابعه أن إضافة اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال، لا تُكسب المضاف تعريفاً أو تخصيصاً؛ لوقوعها وصفاً للنكرة، كما في قول الله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] فقوله: (بَالِغَ الْكَعْبَةِ) من نعت الهدى وصفته. وإنما جاز أن يُنعت به وهو مضاف إلى معرفة؛ لأنه في معنى النكرة، وذلك أن معنى قوله: (بَالِغَ الْكَعْبَةِ) يبلغ الكعبة، فهو وإن كان مضافاً فمعناه التنوين، لأنه بمعنى الاستقبال.

ومن الشواهد التي ساقها النحاة، على عدم تمحُّض اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤]. فلو لم يكن "مستقبل أوديتهم" في معنى النكرة لم توصف به النكرة "عارضاً".

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] "فلو لم يكن قوله "مُّمْطِرُنَا" في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة كذلك"^(٥٥) فـ(بالغ) و(مطرنا) اسما فاعل مضافان إلى ما بعدهما ولو أفادا التعريف؛ لصارا صفتين معرفتين للموصفين النكرتين، وذلك غير وارد في اللغة.

يقول سيبويه: "ومما يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة، الأسماء التي أخذت من الفعل وأريدَ بها معنى التنوين، من ذلك مررتُ برجل ضاربك، فهو نعتٌ على أنه سيضربه، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً."^(٥٦).

ومن أدلة النحاة على تنكير الوصف المضاف إلى المعرفة، مجيء قرينة التنكير (رُبِّ) ومدخولها اسم فاعل مضاف، في قول جرير^(٥٧):

[البسيط]

يَا رُبَّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا

فدخول "رُبِّ" على اسم الفاعل دليلٌ على أن إضافته غير محضة؛ لأنَّ "رُبَّ" لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدلُّ على أن "غابطنا" نكرة^(٥٨).

ومن الشواهد التي ذكرها النحاة على عدم تمحض اسم الفاعل، وقوع اسم الفاعل المضاف إلى معرفة "حالاً" في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ تَأْنِي عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، فـ "تَأْنِي عِطْفِهِ" منصوب على الحال والحال لا تكون إلا نكرة.

ويرى الدكتور محمد حسن عواد:^(٥٩) أن إضافة اسم الفاعل بمعنى المضيِّ أو الحال أو الاستمرار، معنوية شأنها شأن أي إضافة حقيقية. ذاهباً إلى أن كل من "بالغ الكعبة" و"ممطرنا" يحتمل أن يكون بدلاً، لجواز إبدال النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

أما مجيء اسم الفاعل المضاف حالاً، في قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، فيرى فيه أن تنكير الحال ليس واجباً في جميع الأحوال؛ بل الغالب في الحال أن يكون نكرة^(٦٠)، مستدلاً على ذلك بمذهب البغداديين ويونس، الذين يجيزون تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل، كما في "جاء زيدُ الراكبِ"^(٦١).

فضلاً عن مجيء الحال معرفة في قول الشاعر^(٦٢):

وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدِّخَالِ فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَزُدْهَا

وقول العرب: "اجتهد وحدك وكلمته فاهُ إلى في"^(٦٣). والحق أن جملة الشواهد المذكورة أدلة كافية على مجيء الحال معرفة في الشعر والنثر على حدّ سواء، وحملها على الظاهر خير من التأويل الذي لجأ إليه النحاة.

ونحن نعلم أن النحاة قد حملوا هذه الشواهد على التأويل، يقول أبو البركات:

"فأما قولهم أرسلها العراك، وطلبته جهديك، وطاقتك، ورجع عوده على بدئه؛ فهي مصادر أقيمت مقام الحال؛ لأن التقدير "أرسلها تعترك" و"طلبته تجتهد"، وتعترك وتجتهد جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال، كأنك قلت أرسلها معتركة، وطلبته مجتهداً إلا أنه أضمر وجعل المصدر دليلاً عليه، وهذا كثير في كلامهم^(٦٤).

أما استدلال النحاة بأن "رُبَّ" قرينة تنكير؛ لاختصاصها بالنكرات، بدليل

دخولها على اسم الفاعل (مطرنا)، - وهو دليل على تنكير اسم الفاعل -، فمردود

بدخول "رُبَّ" على (مَنْ)^(٦٥) في قول الشاعر^(٦٦):

قَدْ تَمَّئِي لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ

و"مَنْ" كما هو معلوم من أبنية المعارف في العربية، ودخول "رَبَّ" عليها ينقض اختصاصها بالنكرات.

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة قد عدّوا (من) في هذا البيت نكرة موصوفة، وليست معرفة^(٦٧)، يقول الزجاج: "وتكون نكرة يلزمها النعت، كقولك: "مررتُ بمن مُحسنٍ"، أي "بإنسانٍ مُحسنٍ". وممّا حُمِلَ على تنكيرها كذلك قوله:

[الكامل]

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَانَا فكَفَى بِنَا فَضلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

يريد "على قوم غيرنا"^(٦٨).

وإن كان بعض العلماء قد ارتضى مجيء "مَنْ" نكرة كما ذكرنا، فإنه لم يفت بعضهم تقييد ذلك بوقوع "مَنْ" موقع النكرة، يقول الكسائي: "إن العرب لا تستعمل (من) نكرة موصوفة إلا بشرط وقوعها في موضع لا يقع فيه إلا النكرة"^(٦٩).

ويقول أبو حيان: "وأكثر لسان العرب أنها لا تكون نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة، كقول سويد: وبقلّ استعمالها في موضع لا يختص بالنكرة"^(٧٠).

ويبدو لي أن القول بتمحض إضافة اسم الفاعل (الدالّ على الحال والاستقبال) على إطلاقه، غير مسلم به؛ لما تقدم من عدم إمكانية إغفال التنكير في الشواهد التي تقطع كل قول بالإطلاق، كما أن قول النحاة بعدم دلالة الإضافة غير المحضة على التعريف أو التخصيص - على إطلاقه - غير سائغ كذلك.

والذي أراه أن الإضافة المعنوية تفيد التعريف والتخصيص، والإضافة اللفظية يجوز أن تفيد التخصيص أو التعريف إذا تضمن التركيب قرينة لغوية أو سياقية تحقق ذلك. فالتعريف والتخصيص في الإضافة المحضة، والتخصيص في غير المحضة دلالتان مركبتان في كل مركّب إضافي، ثمّ تفرق تلك الأنماط باختصاص كل نمط بدلالة بعينها.

ولعلنا لا نعدم في ثنايا أقوال النحاة من الإشارات ما يؤيد هذا الزعم، يقول سيبويه: "وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كُلهنّ أن يكنّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، يدلك على ذلك أنه يجوز أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك"^(٧١). وقد نصّ ابن مالك على أن إضافة اسم الفاعل قد تفيد التخصيص؛ لما لاحظته من أنّ ضارب زيد أخص من ضارب"^(٧٢). ويقول ابن عصفور: "وقد تُجعل إضافة جميع ما دُكر - يعني الصفات - محضة....."^(٧٣).

ويوضّح أبو حيّان هذا الرأي بقوله: "وحلّ هذا الإشكال هو أن اسم الفاعل، إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جاز فيه وجهان:

أحدهما: ما قدّمناه من أنه لا يتعرّف بما أضيف إليه، إذ يكون منوباً فيه الانفصال من الإضافة، ولأنه عمل النصب لفظاً.

الثاني: أن يتعرّف به إذا كان معرفة، فيلاحظ فيه أن الموصوف صار معروفاً بهذا الوصف، وكان تقييده بالزمان غير معتبر، وهذا الوجه غريب النقل، لا يعرفه إلا من له اطلاع على كتاب سيبويه وتلقيب عن لطائفه"^(٧٤).

وواضح أن في هذا القول غناء عن كثير من الجدل والخلاف المفضي إلى تعقيد اللغة، باعتباره توصيفاً لظاهرة لغوية، وفق سياق استخدامها، وأن الأخذ بهذا القول يقطع كل مجال للخلط والاضطراب.

ومما يقوّي هذا الرأي أننا نجد في كتاب الله تعالى بعض أسماء الفاعلين، التي تدل على الحال والاستقبال، وقد وقعت معرفة على غير نيّة الانفصال، ولو نوي التنوين لكانت النكرة صفة للمعرفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بالجر للإضافة، فلو قرئ بالتنوين لصار "مالك" صفة لمعرفة وهو "رب العالمين"، ولا اعتداد بقول من يقول: إنه لا يصلح صفة للمعرفة^(٧٥).

يقول الزمخشري: "فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أُريدَ باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة الآن أو غداً. فأما إذا فُصِدَ معنى الماضي، كقولك: "هو مالك عبده أمس"، أو زمان مستمر كقولك: "زيد مالك العبيد"، كانت الإضافة حقيقية كقولك: مولى العبيد"، وهذا هو المعنى في: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٧٦).

ومما يُحمل على هذا، قول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١] عند من جعلهما على إرادة الاستقبال، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥]، يقول العكبري: قوله تعالى: (فالق الحب): يجوز أن يكون معرفة؛ لأنه ماضٍ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية حال^(٧٧).

وإذا كان الأمر على ما يقول النحاة، فإن الأوصاف المتّصف بها الحق -
جل شأنه- ليست أوصافاً عارضةً ولا طارئةً ولا محددة بزمن.

وقد أطلق النحاة "مصطلح" الإضافة اللفظية على هذا الضرب من الإضافة؛
لما لاحظوه من أن الإضافة اللفظية لا تُكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً.
يقول الزجاجي في حدّها: "التي لا يكتسب المضاف بها من المضاف إليه
تعريفاً إن أُضيف إلى معرفة ولا تخصيصاً إن أُضيف إلى نكرة"^(٧٨)، ويقول
السيوطي: "وأما المضاف إضافة لفظية فلا يتخصّص بالإضافة ولا يتعرّف بها،
بل هو معها على إبهامه قبل..."^(٧٩)، وبذلك نرى أن التعريف والتخصيص أثران
معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجلبهما للمضاف - على حد تعبير
النحاة-.

ومن التعليلات التي يعلّلها النحاة في التماس أصول الظواهر اللغوية، الميل
إلى الخفّة في النطق؛ لأن المقصود بها مجرد تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو نون
التثنية أو الجمع، على حدّهما كما في (حسن الوجه)^(٨٠).

فلما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة في الأغلب على التخفيف بحذف
التنوين، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
[آل عمران: ٩]، سُمّيت هذه الإضافة لفظية؛ لأنّ فائدتها ليست عائدة إلا إلى
اللفظ، إما إلى تخفيفه وإما إلى تحسينه^(٨١)؛ لما بين جزئي التركيب المتضايّف من
تقدير للانفصال^(٨٢) ولوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعاني^(٨٣).

والخفّة التي أشار إليها النحاة تتسق ومنطق اللغة؛ فالمتكلم ينزع في كلامه
إلى التخفيف من الزوائد؛ لتوفير الجهد، وبخاصة إذا بان المعنى المقصود، فهذا
مسلك لغوي يتوخّاه المتكلم.

وإن كنا نوافق النحاة على أن حذف النون والتنوين للإضافة ضرب من ضروب الخفة؛ فإننا لا نرى أن التخفيف قيمة دلالية أُقيمت للإضافة لأجله، فلم يكن قصد الناطق ساعة أضاف الوصف إلى معموله، إحداث التخفيف فحسب، وإنما قصد من ضم البنيتين إحداث قيمة دلالية لا تحسن إلاً بمجموع المتضايقين. وقد أدرك بعضهم هذه الحقيقة، يقول الفارسي في تعليقه لقراءتي النصب والجر في قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨] وقوله: ﴿هَلْ هُنَّ مُمَسِّكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، يُقرآن بالتنوين والنصب، وبحذف التنوين والخفض، فالحجة لمن نَوّن أنه أراد الحال والاستقبال، ولمن أضاف أنه أراد ما ثبت ومضى^(٨٤).

لأن اللغة حين تجد في تركيب ما، بياناً أكثر ممّا في تركيب آخر، تهجر هذا إلى ذلك، وقد ذكرنا في ما مضى طائفة من القراءات القرآنية التي قرئت بالوجهين: بالإضافة تارة وبالتنوين والنون أخرى، كقوله تعالى: ﴿وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، قرأ الجمهور بثبوت النون وقرأ الأعمش بحذف النون والإضافة^(٨٥).

ولو كان الأمر على ما يقول النحاة لما عدل الناطق من الخفة إلى الثقل مع قدرته على تحقيق ذلك؛ ولعدّل إلى الإضافة ولخلت اللغة من كل تركيب مظنة الثقل، لكن التخفيف هو آخر ما يتحكّم في اللغة وتراكيبها.

أمّا التخفيف فهو مظهر سياقيّ يحدثه الذوق الاستعمالي الذي يكره توالي التنوين مع الإضافة في سياق تركيب واحد، أو لنقل هو سلوك نطقي يُجلب لحلّ

إشكال التعارض بين ظاهرتين يأبى نظام اللغة اجتماعهما في سياق واحد، وهما (التتوين أو النون والإضافة).

أما قصر القيم الدلالية للإضافة غير المحضة على دلالة "التخفيف" دون غيرها من الدلالات، فمؤشر غير دقيق في فهم المعنى النحوي؛ إذ إن القول بأن الإضافة غير المحضة هي "لفظية" تفيد التخفيف حسب، فصل بين المقال والمقام، أو لنقل فصل بين التركيب والدلالة، وهو فصل غير عادل، إذ جعل النحاة المعنى من خصوصيات الإضافة المعنوية وليس من الإضافة اللفظية في شيء، مع أن المعنى النحوي لا يستوي ولا يكتمل إلا بتضافر القرائن في إطار الاستعمال أو السياق، وهذا فصل خطر للغاية بين التركيب والدلالة.

والذي نريد أن نصل إليه مدى حرص النحاة على قواعدهم وأصولهم المعيارية التي سلكوها بعد استقراء اللغة؛ ليسلم لهم أطراد القاعدة، ولتبقى تنظيراتهم منسجمة، وهم معذورون في ذلك.

والملاحظ من تنظيرات النحاة - في باب الإضافة - أن النظرية النحوية العربية وسعت في تحليلها البعد التركيبي دون أن تغفل البعد الدلالي، الأمر الذي يضيف عليها نوعاً من الشمول والمرونة، إلا أنه يجب التنبيه إلى أمر غاية في الأهمية، فالنحاة العرب وإن شملوا ببعدهم التركيبي جانباً من البعد الدلالي، فإن اهتمامهم قد انصبَّ أساساً على البنية التركيبية للغة، القائمة على نظرية العامل، لبيان العلاقات التركيبية التي تجمع بين عناصر التركيب وضبطها، ويؤكد ذلك ما رأيناه من ارتباط الوظائف النحوية، وهي القائمة بالبنية التركيبية والدلالية الأساسية

للغة بشكل أساسي. وذلك يعني أن نظرية العامل تنهض أيضاً بإيضاح العلاقات
المعنوية بين عناصر التركيب.

نتائج الدراسة

١- إنَّ أهم ما وصلنا إليه في هذه الدراسة، ضرورة الربط بين كل ما هو تركيبى بحت - وهو ما كان في واقع الأمر مدار انشغال النحاة - وما هو دلالي، حتى لا تبقى الأبنية والتراكيب العربية قوالب جامدة خالية من كل روح؛ لذا هدفت الدراسة إلى إيضاح الصلّة بين هذين العلمين (التركيب والدلالة) في باب الإضافة، خاصة أن الإضافة حلقة وصل تمكّن من إقامة العلاقات بين الجمل، وتساعد في تأليف أجزاء النص، وتتسج علاقات متينة واسعة بين الجمل.

٢- أكّدت الدراسة أن التركيب الإضافي واحد من أهم التراكيب اللغوية التي يتجسّد فيها دور الحركة الإعرابية في توضيح المعنى؛ إذ إنها القرينة الوحيدة في توجيه دلالة التركيب إلى المضيّ والتحقّق، كما في قولنا: "ضاربُ زيدٍ"، وأنها القرينة الوحيدة كذلك التي ترشّح البنية إلى الاستقبال والتوقع، كما في قولنا: "ضاربٌ زيدًا".

٣- إن فكرة الأصل والفرع التي قال بها النحاة في إضافة اسم الفاعل وهي أن الأعمال أصل الإضافة، تتنافى ومنهج النحاة في توصيف الظواهر اللغوية، إذ لا يصح أن تكون إحدى البنيتين أصلاً للأخرى، والوجه أن تدرس كل ظاهرة بما يميزها من قسيميّتها، وفقاً لما يظهره الاستعمال، وأن يُقال كلُّ منها أصل قائم برأسه غير محمول على الآخر.

٤- تبين من خلال استقراء الآيات القرآنية وتحليلها صحة ما ذهب إليه بعض العلماء القدامى والمحدثين، من أن الإضافة غير المحضة يمكن أن تكون محضة وتقيد التعريف والتخصيص شأنها شأن الإضافة المعنوية إذا توافرت القرائن الدالة على هذا، ولعلّ من أبرز الشواهد التي يمكن الاستدلال بها وصف الله - عز وجل - لذاته الشريفة بـ (مالك الملك) و(شديد العقاب) و(غافر الذنب) إلى غير ذلك من شواهد إضافة الوصف التي توجّهت الأكثرية الكاثرة من النحاة إلى عدّها غير محضة.

الهوامش

- (١) شرح التصريح: ٦٧٩/١.
- (٢) شرح الكافية: ٢٢٠/١.
- (٣) ارتشاف الضرب: ٥٠٤/٢.
- (٤) انظر: الكتاب: ٢١/١، ٣٠، والمقتصد، ٥١٢/١ - ٥١٣، وشرح الكافية: ٢٢١ - ٢٢٣.
- (٥) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٣٦، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٣٧/١، وشرح ابن عقيل: ١٠٦/٣.
- (٦) شرح ابن عقيل: ١٠٦/٣.
- (٧) مغني اللبيب: ٥٩٨/١.
- (٨) انظر: شرح قطر الندى: ٢٧٠.
- (٩) انظر: رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، أحمد بن قاسم العبادي، ٧٥.
- (١٠) مغني اللبيب: ٥٩٨/١.
- (١١) انظر: اسم الفاعل في القرآن الكريم: ١٠٦.
- (١٢) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ٢٧٩.
- (١٣) انظر: رسالة في اسم الفاعل: ٧٥.
- (١٤) الكتاب: ١٠٢/١.
- (١٥) انظر: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: ٤١.
- (١٦) شرح المفصل: ٧٧/٦.

- (١٧) همع الهوامع، السيوطي: ٦٩/٤.
- (١٨) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ١٣٤، والمقتصد: ٥١٣/١، وأوضح المسالك، ابن هشام: ٢١٧/٣، وشرح المفصل: ٧٧/٦.
- (١٩) انظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ٢٠٢-٢٠٣.
- * نلاحظ أن ثمة فرقاً بين فكر عبد القاهر النحوي، وفكره البلاغي، يقول في المقتصد: " .. ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه، نحو وكلبهم يبسط ذراعيه وجدته مستقيماً" ٥١٣/١.
- (٢٠) دلائل الإعجاز: ٢٠٣.
- (٢١) انظر: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، فاضل الساقى: ٦٩.
- (٢٢) انظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان: ٢٤٥، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: ٧١.
- (٢٣) انظر: حجة القراءات: يقول: "وحتهم أن الفعل منتظر، فالتنوين الأصل، وهو وعد من الله فيما يستقبل وفي حال الفعل كأن تقول: أنا ضارب زيداً": ٧٠٨/١ واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: ٧١.
- (٢٤) انظر: اللباب، ٣٩٠، وشرح المفصل: ١٢٢/٢.
- (٢٥) انظر: شرح المفصل: ١٢٢/٢.
- (٢٦) انظر: شرح الكافية: ٢٢٠، وشرح التصريح: ٦٨٠-٦٨١، ورسالة في اسم الفاعل: ٧٣ وما بعدها.
- (٢٧) الكتاب: ١٦٨/١. معطي رأسه: ذلول منقاد، يعني البعير، ناج: سريع، المتعيس: الأبيض تخالطه شقرة.
- (٢٨) شرح الكافية: ٢٢٠/٢.

- (٢٩) الكتاب: ١/١٦٥.
- * والمعنى الذي يقصده سيبويه هنا هو التعريف والتذكير، بمعنى أن حذف التنوين لا يجعل اسم الفاعل معرفة.
- (٣٠) الكتاب: ١/١٦٨، وانظر: رسالة في اسم الفاعل: ٣٩.
- * انظر: قول سيبويه ص ١٢ من البحث.
- (٣١) انظر: رسالة في اسم الفاعل: ٥٩.
- (٣٢) الكشاف، الزمخشري: ١/٤٧٦.
- (٣٣) المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ٣/٤٤٧.
- (٣٤) الكشاف: ١/٤٧٦.
- (٣٥) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/٢٩٠.
- (٣٦) المصدر السابق: ٢/٢٩٠.
- (٣٧) نسبه أبو حيان للكسائي، قال: "وقال الكسائي هما سواء"، البحر المحيط: ٤٠٣/١٠.
- (٣٨) البحر المحيط، أبو حيان: ١/٢٢٦.
- (٣٩) المصدر السابق: ١٠/٤٠٣.
- (٤٠) الهمع: ٢/٩٦، والمساعد: ٢/٢٠٠.
- (٤١) انظر رسالة في اسم الفاعل: ٤١.
- (٤٢) الكتاب: ١/١٦٥.
- (٤٣) المصدر السابق.
- (٤٤) شرح الكافية: ١/٤٠٩.

- (٤٥) انظر: اللسان، مادة ضيف.
- (٤٦) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني:
٤٢٣/٢.
- (٤٧) الهمع: ٤١١/٢.
- (٤٨) شرح المفصل: ١٢٦/٢.
- (٤٩) معاني القرآن، الأخفش: ٢٥٦/١.
- (٥٠) الأشباه والنظائر، السيوطي: ٢١١/٦.
- (٥١) الكوكب الدرّي، الأسنوي: ٢٤٣.
- (٥٢) الكتاب: ١٦٥/١.
- (٥٣) انظر المقتضب: ١٤٩/٤.
- (٥٤) انظر الكتاب: ١٦٥-١٦٦/١.
- (٥٥) المصدر السابق: ١٦٥-١٦٦/١.
- (٥٦) المصدر السابق: ٤٢٥/١.
- (٥٧) ديوان جرير، شرح، يوسف عيد: ٧٥١، والكتاب: ٤٢٧/١.
- (٥٨) المصدر السابق: ٤٢٧/١.
- (٥٩) انظر: رسالة في اسم الفاعل: ٥٩، واسم الفاعل في القرآن الكريم: ١٤٠٨.
- (٦٠) شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢.
- (٦١) المصدر السابق: ٢٤٨/٢.
- (٦٢) أسرار العربية: ١٧٩/١، واللباب: ٢٨٥، وأوضح المسالك: ٣٠٤/٢، وشرح
شذور الذهب: ٣٢٤. (٦٣) المفصل، الزمخشري: ٩١.

- (٦٤) أسرار العربية: ١/ ١٧٩.
- (٦٥) انظر: رسالة في اسم الفاعل: ٥٩.
- (٦٦) الأغاني، الأصفهاني: ١٣/ ١١٢، وجمهرة أمثال، أبو هلال العسكري:
٣٨٠/٢.
- (٦٧) انظر البحر المحيط: ١/ ٨٥، ومغني اللبيب: ٣٦٤-٣٦٥، شرح شذور
الذهب: ١/ ١٧٠.
- (٦٨) الجمل في النحو: ٣٢٣.
- (٦٩) البحر المحيط: ١/ ٨٥.
- (٧٠) المصدر السابق: ١/ ٨٥.
- (٧١) شرح شذور الذهب: ١/ ١٧٠. وانظر: رسالتان في اللغة: ٤١.
- (٧٢) الكتاب: ١/ ٤٢٨، وانظر: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، الإسفراييني:
٤١.
- (٧٣) انظر مغني اللبيب: ٥٦٥.
- (٧٤) المُقَرَّب، ابن عصفور: ١/ ٢٠٩.
- (٧٥) البحر المحيط: ١/ ٣٨.
- (٧٦) فاتحة الإعراب: ١٤١.
- (٧٧) الكشاف: ١/ ٥٥.
- (٧٨) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٤.
- (٧٩) شرح الجمل: ١٦٦.
- (٨٠) الهمع: ٢/ ٤١٦.

(٨١) شرح ابن الناظم: ٢٧٤، والهمع: ٤١٦/٢.

(٨٢) شرح ابن الناظم: ٢٧٥.

(٨٣) المساعد: ٢٣١/٢.

(٨٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٤٢/٦.

(٨٥) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري.

المصادر والمراجع:

١. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، فاضل الساقى، د. ط، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
٢. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٤. الأغاني، أبو فرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢.
٥. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٦. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: موسى بن بيان العلي، مطبعة العاني، د.ت، د.ط.
٧. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار النفائس، ط٥، ١٤٠٦/١٩٨٦.
٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (٧٥٤)، دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٩. تفسير الطبري، محمد بن جرير (٢١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- ١٠ . **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، دار الكتب المصرية، دار الكاتب العربي،
١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ١١ . **الجمال في النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة
الرسالة، دار الأمل، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ١٢ . **جمهرة أمثال العرب**، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،
دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨م.
- ١٣ . **حجة القراءات ابن زنجلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٢،
١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ١٤ . **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين
فهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٥ . **الدُّرر النَّوَامِعُ عَلَى هَمْعِ الْهَوَامِعِ**، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق:
محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- ١٦ . **ديوان جرير**، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط١،
١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ١٧ . **رسالتان في اللغة**، الرُّماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان،
١٩٨٤م.
- ١٨ . **رسالة في اسم الفاعل**، أحمد بن قاسم العبادي (٩٩٢هـ) تحقيق: محمد
حسن عواد، دار الفرقان/ عمان، ط١، ١٩٨٣م.

١٩. شرح ابن الناظم، تأليف عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠١م.
٢٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأثرية، د٠ط، د٠ت.
٢١. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (٦٦٩هـ) تحقيق: صاحب أبو جناح، ١٤٠٢/١٩٨٢م.
٢٣. شرح كافية ابن الحاجب، الرضى الاسترياذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قارونس.
٢٤. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: محمد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٢٥. شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب.
٢٦. فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، الأسفراييني، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٢٧. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار عالم الكتب، بيروت.
٢٨. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٩. الكوكب الدّري، فيما يتخرج على الفروع الفقهيّة، الأسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣٠. اللّباب في علل البناء والإعراب، العكبري (٦١٦هـ) تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣١. لسان العرب، ابن منظور، دار صادق، بيروت، د.ت، د.ط.
٣٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، وعبد العال السيد إبراهيم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٣٣. المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.
٣٤. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٣٥. معاني القرآن، الأخفش، سعيد بن مسعدة، تحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣٦. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملح، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٣٧. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار نشر الكتب/ لاهور، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٣٨. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٣٩ . المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، د.ت، د.ط.

٤٠ . مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٤١ . النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٤. د.ت.

٤٢ . النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨.

٤٣ . همع الهوامع في شرح وجمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: حسن هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، د.ط.

الرسائل الجامعية:

١ - اسم الفاعل في القرآن الكريم، إعداد: أبو سعيد محمد عبد المجيد وحيدى، جامعة اليرموك، إشراف، د. محيي الدين رمضان، ١٩٨٨/١٤٠٨هـ.

البحوث المنشورة:

١ - اللغة العربية بين الثبوت والتحول، مثل من ظاهرة الإضافة، د. نهاد الموسى، حوليات الجامعة الكويتية.